

“التجارة” توقف وكالة سيارات عن الاستيراد وتغرمها 8 ملايين ريال لعدم التزامها بحقوق المستهلك

10 أغسطس، 2026

وكالة سيارات أخلَّت بالتزاماتها تجاه المستهلك

وارتكبت 175 مخالفة تمثلت في:

عدم توفير مركبات بديلة
لمستحقيها خلال فترة
الصيانة.



عدم الالتزام بتوفير
قطع الغيار.



واتخذت الوزارة الإجراءات التالية:

فرض غرامات على الشركة تجاوزت 8 ملايين ريال.

إلزام الوكالة بصرف
التعويضات المستحقة وتوفير
السيارات البديلة
للمتضررين.



إيقاف استيراد المركبات
للوكالة حتى معالجة
المخالفات والالتزام بالأنظمة.



تسهيل إجراءات نقل
الوكالة إلى وكيل آخر ضمن
تقديم الخدمات اللازمة
للمستهلكين.



استدعاء الشركة الصانعة
ومتابعة التزام الوكالة بتنفيذ
حملات الاستدعاء
والإجراءات التصحيحية.



أعلنت وزارة التجارة إيقاف وكالة سيارات ومنعها من استيراد المركبات، وتغريمها (8 ملايين و120 ألف ريال) لعدم التزامها بحقوق المستهلك ومخالفتها نظام الوكالات التجارية ولائحته التنفيذية، وأحكام تقديم الصيانة وتوفير قطع الغيار وضمان جودة الصنع، وعدم الالتزام بتقديم خدمات ما بعد البيع للمستهلك.

جاء ذلك بعد ثبوت ارتكاب الوكالة لـ(175) مخالفة، تمثلت في عدم توفير قطع الغيار لدى الشركة، وعدم التزامها بتوفير مركبات بديلة لهم خلال فترة الصيانة.

وباشر فريق متخصص من الوزارة الوقوف على المخالفات المرصودة والتواصل مع المستهلكين، ومتابعة حصولهم على حقوقهم المتعلقة بصرف التعويضات المستحقة، وتوفير السيارات البديلة للمتضررين.

وتضمنت الإجراءات استدعاء الشركة الصانعة ومتابعة التزامها بتنفيذ التوصيات والإجراءات التصحيحية اللازمة التي أقرتها الوزارة على الوكالة، ومتابعة الالتزام بتنفيذ حملات الاستدعاء، والبدء في نقل العلامة التجارية إلى وكيل آخر، بعد التحقق التام من جاهزيته وقدرته على تقديم الخدمات اللازمة للمستهلكين بمعايير عالية.

وشددت الوزارة على أنها لن تتهاون في تطبيق العقوبات النظامية تجاه أي وكيل يخل بالتزاماته تجاه المستهلك، ومن بينها التشهير يتم وفقاً للأحكام النظامية، وبموجب قرار أو حكم قضائي مكتسب القطعية يقضي بنشره.